القبرصي، مشدّداً على الأهمية السياسية لموضوع القدس، وعلى ضرورة تحسين أوضاع الفلسطينيين، في الاراضي المحتلة، داعياً اسرائيل الى احترام التزاماتها بموجب اتفاقية جينف الرابعة، لعام ١٩٤٩، المتعلّقة بمعاملة المدنيين وقت الحرب. وختم سبيرس كلمته مطالباً المشاركين في الحلقة الدراسية ببذل جميع الجهود الممكنة، لضمان التعرف على المجالات ذات الأهمية المشتركة، والتوسّع فيها، تدريجياً، وزيادتها حتى يمكن التوصل الى مقررات بنّاءة وقابلة للتنفيذ.

وتكرّرت المطالب عينها، في الكلمة الافتتاحية لرئيس لجنة الامم المتحدة المعنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرّف، كيبّا بيراني سيسي، الذي اعتبر ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وتحدّث رئيس اللجنة عن ظروف انشائها في العام ١٩٧٥، بعد انقضاء حوالى ثلاثين عاماً من جهود الأمم المتحدة، لمحاولة التوصّل الى تسوية سلمية لهذا الصراع، بدون نتيجة. ومع ادراك الجمعية العامة للامم المتحدة ان مثل تلك التسوية غير ممكنة، بدون إعمال الحقوق الوطنية الفلسطينية، بما يتفق ومبادىء وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، تقرّر تشكيل هذه اللجنة، التي ألحّت، منذ ذلك الحين، على ضرورة تنفيذ قرار الامم المتحدة للعام ١٩٤٧، القاضي بانشاء دولتين في فلسطين، وإتاحة المجال أمام الفلسطينيين لممارسة حقوقهم الوطنية، بما في ذلك حق تقرير المصير. وسعت هذه اللجنة الى تصحيح الخلل الناشيء عن اقامة دولة واحدة فقط (اسرائيل)، وما أصاب، بالتالي، الشعب الفلسطيني من تشرّد واقتلاع، مع التمسّك بالقضية الفلسطينية على انها قضية وطنية، لا بدّ من التصدّي لحلها، على أساس احترام حقوق ومصالح جميع الأطراف المعنيّة. وأبدى رئيس اللجنة خيبة أمل المجتمع الدولي من الجمود الذي يواجهه مسار السلام في المنطقة، نتيجة التعنّت الاسرائيلي بشكل أساس، مشيراً الى ان الطريق نحو السلام ما زال طويلاً وحافلاً بالصعوبات. وأضاف ان انقضاء أكثر من أربعين عاماً من المخاوف العميقة، والشكوك المتبادلة جعل التوصّل الى حل مهمّة شاقّة وعسيرة. يضاف، الى ذلك، واقع القهر والاحتلال، وتنامي خطر التطرف في المنطقة. وعدّد رئيس اللجنة الممارسات القمعية الاسرائيلية ضد المدنيين، في المناطق المحتلة، ومصادرة الاراضي والممتلكات، واقامة المستوطنات، وتشريد العائلات، وابعاد الفلسطينيين خارج وطنهم، والتضييق على النشاط الاقتصادي المحلي، التي تتناقض، جميعها، مع قرارات الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة. واعتبر ان تتابع عملية السلام، الدائرة حالياً، خارج إطار الأمم المتحدة، لا ينفي، بأي حال، ضرورة التزام اسرائيل بميثاق الامم المتحدة، وقراراتها المتعدّدة بشأن القضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعلى هذا الأساس، اعتبر رئيس اللجنة ان أي اتفاقات مرحلية يتمّ التوصل اليها بين فرقاء النزاع، نتيجة المسار الذي بدأ في مؤتمر مدريد، يجب ان تؤدي الى تسوية عادلة، ودائمة، حتى يمكن التوصّل الى سلام في المنطقة، قابل للاستمرار.

ونقل ممثل دولة فلسطين، في قبرص، سمير ابو غزالة، رسالة وجهها رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى ندوة الامم المتحدة، تضمّنت شكر وتقدير الشعب الفلسطيني للدور الهامّ الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في دعم النضال الفلسطيني، من أجل نيل الحقوق الوطنية، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وتضمّنت رسالة عرفات، كذلك، الشكر للدولة المضيفة ـ قبرص ـ رئيساً وحكومة وشعباً، على دعمها الدائم للقضية الفلسطينية العادلة، وتهنئة الى الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس غالي، بمناسبة تولّيه مهامّ منصبه الجديد.

وتطرّق الرئيس الفلسطيني، في رسالته، الى محادثات السلام، وأكد موقف م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الايجابي منها، على الرغم من اجراءات اسرائيل القمعية وسياستها المتعنّتة، التي تمثّلت بالقرارات التالية: تخصيص مبلغ خمسين مليون دولار لانشاء مستوطنات جديدة، في الأرض المحتلة؛ اتخاذ قرار بابعاد ١٢ مواطناً فلسطينياً؛ السماح للمستوطنين، في الارض المحتلة، بانشاء ميليشيات مسلّحة خاصة بهم. واعتبر الرئيس عرفات ان اتخاذ هذه القرارات،